تعليم اللاجئين والمهجّرين السورين بين الواقع والمأمول

الأستاذ الدكتور: محي الدين بنانه– كلية اوكسفورد للعلوم– سورية

مقدمة:

سورية بلدنا الحبيب الغالي لقد تعرضت لأسوء وأبشع وأعنف إجرام عرفه التاريخ الإنساني القديم والحديث لا لشيء إلا لأن أبناءك طالبوا بنيل حريتهم من نظام الاستبداد، والقمع والوحشية الذي جثم على صدورهم لأكثر من أربعة قرون.

فلم يترك نظام الأسد الطاغية وزبانيته وأعوانه شكلاً من أشكال القمع والإرهاب إلا ومارسه في حق شعب خرج بصدور عارية وسلمية كاملة ومن خلال أطفال أبرياء في البداية يطالب بحريته وكرامته.

إن استمرار الثورة السورية لأكثر من خمس سنوات بالرغم من تصاعد قمع نظام الطاغية والميليشات والدول المساندة له قد أدى إلى تدهور الوضع الإنساني بكل أشكاله وصوره وتضاعف الاحتياجات الإنسانية في سورية بمقدار إثني عشر ضعفاً منذ بداية الثورة (2011).

حيث يوجد حالياً قرابة(13.6) مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بما في ذلك(7.6) مليون إنسان نازح داخلياً وأكثر من(6) مليون شخص لاجئين في دول الجوار والعالم وهناك (4.8) مليون إنسان يحتاجون إلى المساعدة في مناطق ومواقع يصعب الوصول إليها.

أمام هذا الواقع المؤلم نحن أمام مشهد مأساوي يتضمن أناس خرجوا من بيوتهم قسراً إلى دول الجوار والعالم نسميهم اللاجئين (حسب التعريف العالمي).

لقد تحمل هؤلاء الناس مصاعب الحياة الجديدة غير المستقرة من تعب وشقاء وجوع وحر وبرد وعناية صحية ضعيفة وأمن في حده الادنى كل ذلك تحملوه، وما كان يؤرقهم أكثر شيء مستقبل أولادهم لذلك نحن سنتناول في بحثنا هذا الكارثة التعليمية التي اصابت السوريين منذ اندلاع الثورة المباركة حتى الان، والاقتراحات والحلول المناسبة.

واقع تعليم السورين:

الشرارة الطلابية الأولى:

كان لاعتقال نظام الاستبداد مجموعة من الأطفال السورين في درعا بتاريخ(26) شباط (فبراير) من عام (2011) بسبب كتاباتهم المناهضة له على جدران المدرسة (يسقط النظام) أثرا بالغا قي نفوس أصدقائهم وأقرانهم من طلبة المدارس وأهاليهم والذين ما فتئوا ينددون بتلك السياسة الوحشية الممنهجة من قبل نظام الطاغية في تكميم الافواه ،وكبت الحريات والتمسك بزمام السلطة. إن تاريخ اعتقال هؤلاء الأطفال والبالغ عددهم خمسة عشر طالبا كان الشرارة الأولى لثورة الشعب السوري التي انطلقت يوم الجمعة(18) آذار (مارس) في عام (2011) نصرة لهؤلاء الأطفال ودفاعاً عن حرية الرأي التي مارسوها في مدارسهم واستنكاراً لسياسات القمع الأمنية التي يتخذها النظام بحق كل من يعمل على نقده ،ومنذ انتهاج هذا النظام الحل الأمني العنيف جدا تجاه الشعب السوري كان قطاع التعليم أحد أهم القطاعات التي مورست بحقها أبشع أنواع التدمير الممنهج فأصبحت المدارس وطلابها هدفا لكل أنواع الهمجية فمن درعا الى حمص وصولا الى ريف حماه وريف إدلب وريف حلب وريف اللاذقية والجزيرة السورية.

لقد ساهم الطلاب مع بقية مكونات الشعب الثائر ضد نظام الطاغية ومراكزه الأمنية في مدارسهم وباحاتهم وداخل قاعتهم وصفوفهم الدراسية ،كما عمدوا إلى تنظيم مظاهرات مدرسية سلمية تخرج من أبواب المدارس يشارك فيها الطلاب والطالبات والكادر التعليمي أحيانا ،وترفع فيها لافتات وأزهار وأغصان الزيتون وتنادي بالحرية والعدالة الأمر الذي دفع النظام إلى ملاحقتهم أمنيا واعتقال المئات منهم ما ساهم الى حد كبير في تعطيل العملية التعليمية ،ولهذا السبب فقد تحولت المدارس الى سجون ومعتقلات للثوار وتحولت سطوحها الى متاريس عسكرية وابراج للقناصين ،وما أن تم تحرير هذه المناطق حتى أصبحت هذه المدارس هدفاً للبراميل المتفجرة والقصف

بالطيران بشتى أنواع الأسلحة. هذا القصف الذي دمر عشرات المدارس التي تحولت إلى ملاجئ للنازحين من حين لآخر ومن مدينة إلى اخرى ،كما تم حرمان المناطق الثائرة ضمن خطط الحصار الدائم من مخصصاتها التعليمية واحتياجاتها اللازمة ،إضافة إلى اعتقال المئات من أفراد الكادر التعليمي من هذه المناطق ،وقتل بعضهم الآخر وتشريد فئة أخرى .إن كل ما تقدم شكل مرتكزات انهيار العملية التعليمية في المناطق السورية المحررة لدى السكان الأصلين والنازحين وفي دول الجوار .

واقع التعليم في المناطق السورية المحررة:

لقد شكلت مرحلة قمع الاحتجاجات الشعبية من قبل أجهزة النظام وشبيحته مرحلة فارقة أمام الطلبة السوريين، ففي الوقت الذي استخدم فيه النظام أسلحته الثقيلة ومدرعاته ومدفعياته وطائراته الحربية .فرض النظام على الشعب الثائر انتقالاً قسرياً إلى مرحلة الدفاع عن النفس لتتحول ثورتهم فيما بعد إلى ثورة مسلحة ،قاوم فيها مقاتلو المعارضة اقتحام النظام بمدرعاته ومقاتلاته الحربية فارضين سيطرتهم أحيانا على بعض المدن والمناطق ومنسحبين في أحيان أخرة إلى خطوط خلفية ،ما نتج عنه جعل مناطق السورين ساحة حرب تشهد كرا وفرا مستمرين لقوات النظام والمعارضة بفصائلها المتعددة لتغدو خارطة السيطرة العسكرية فيما بعد مقسمة بين النظام والثائرين وموزعة بطريقة معقدة تفرض حالة الاستنفار الدائم والمواجهة المستمرة على نقاط الرباط الفاصل بين الطرفين الأمر الذي انعكس سلبا على الطلبة السورين، الذين بات مصيرهم التعليمي متعلق بأهلية الجهات المسيطرة على مناطقهم .

كان لهاذه المرحلة دورها الملحوظ في إعاقة النشاط التعليمي لدى الطلبة السوريين ،والكادر التعليمي في مناطق الصراع حيث شهدت العملية التعليمية مرات عديدة تعطيلا مؤقتا ومتقطعا أحياناً سنة في مناطق النزاع وأحيانا أكثر، فيما شهدت بعد المدن والقرى استقراراً طويلاً من خلال سيطرة أحد الأطراف عليها ما سهل عليها

متابعة العملية التعليمية في المدارس والجامعات الواقعة ضمن هذه المناطق بالرغم من القصف الجوي بين الحين والأخر.

لقد تعمد نظام الطاغية إيقاف العملية التعليمية في المناطق المحررة، فقد شهدت المئات من المدارس السورية توقفاً شبه تاماً للأسباب التالية:

1. خسر الكثير من الطلبة والمعلمين حياتهم واعتقل البعض الآخر وشرد قسم كبير منهم داخل البلاد وخارجه.2
2. ضاع عام دراسي كامل واحيانا عامين وأكثر على عدد كبير من الطلاب في بيئات الثورة ،وحرم آخرون من التعليم بشكل نهائي .
3. لقد دمر القصف ما يقرب من 25% من المدارس.
4. تحول عدد كبير من المدارس إلى أماكن إيواء النازحين(1956) مدرسة حتى نهاية (2014).
5. تحول عدد كبير من المدارس إلى مراكز اعتقال.

أمام هذ االواقع وبالرغم من الظروف القاسية التي تفوق أي احتمال التي عاشتها وما زالت تعيشها العملية التعليمية في سوريا ،فإن الثورة تنتج من داخلها حلولا وإن كانت ليست جذرية ،إلا أنها تحاول أن تغطي ما تستطيع ذلك الحرمان من التعليم الذي يتعرض له(حسب احصائيات اليونسف للعام(2015) ثلاثة ملاين طفل سوري متسرب خارج المدارس داخل سوريا وخارجها)، وقد تم القيام بالعديد من المشاريع التي تحاول تعويض النقص الفادح بالاحتياجات التعليمية ،والانطلاق في ظروف بالغة الصعوبة وبأقل التكاليف المتوفرة لاستئناف العملية التعليمية ،وتعويض الأطفال ما فاتهم (بشكل نسبي) .

سأستعرض في هذا البحث واقع التعليم في سوريا من زاويتين الزاوية الاولى وتشمل: دراسة وضع المدارس ودور التعليم –وضع الطلاب –الكادر التعليمي

دراسة وضع المدارس:

إن نسبة المدارس العاملة 45 % من بين جميع المدارس بالمناطق المقيمة (حسب دراسة أعدتها وحدة تنسيق الدعم(ACU) شملت عشرة محافظات (حلب –حماه –إدلب –حمص –ريف دمشق –الرقة–الحسكة– دير الزور–اللاذقية–دمشق(مخيم اليرموك) في(85) ناحية تابعة لهذه المحافظات(.3228)مدرسة ونسبة المدارس المتوقفة عن العمل (55 %)أي(3932)مدرسة وكانت النسبة الاعلى للمدارس المتوقفةعن العمل في محافظة الرقة (78%) ثم حلب (73%) ثم دير الزور(61%) اي أن العدد الأقل للمدارس العاملة يتركز في المحافظات الشرقية مثل محافظتي الرقة ودير الزور لأسباب أمنية . فيما كان العدد الأكبر للمدارس العاملة في كل من محافظات إدلب وحلب وريف دمشق والحسكة وحماه على الترتيب ،وأن معظم المدارس في محافظة اللاذقية وحمص كانت عاملة .

تدمير المدارس وتسخيرها لخدمة الحرب:

لقد تسبب قصف نظام الأسد بالمدافع والراجمات والدبابات وقذائف الشيلكا إضافة لسلاح الطيران الذي ألقى الصواريخ والبراميل المتفجرة في إلحاق الضرر ب (2645000 مبنى) ما بين منزل سكني ، ومدرسة ، ومسجد ، وكنيسة ، ومشفى ،وأماكن أثرية وذلك بحسب التقرير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان الصادر يوم الثلاثاء (6أيار من عام (2014) تحت عنوان (القوات الحكومية تدمر مدارس سورية) ،وقد ذكر التقرير أنه تم توثيق مالا يقل عن (3.873) مدرسة إما مدمرة بالكامل أو مدمرة بشكل جزئي ، من بينها مالا يقل عن (450) مدرسة بالكامل . أغلبها في محافظات حمص وريف دمشق وحلب، وهي مدارس لا يمكن إصلاحها أو ترميمها بل تحتاج إلى بناء، فيما تشهد المدارس المتبقية والبالغة (3.423) مدرسة دماراً جزئياً ما يسهل إعادة ترميمها وتشغيلها.

فيما أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أن عدد المدارس المتضررة والمدمرة في سورية قد وصل إلى (2960) مدرسة بتقريرها الذي نشر بتاريخ

(13 كانون الأول من عام 2013) أي أن عدد المدارس المستهدفة قد ازداد بما يقرب الألف مدرسة خلال عام وإن آخر الإحصاءات غير الدقيقة في نهاية عام(2015)تشير إلى أن هدد المدارس المدمرة جزئياً أو كلياً وصل إلى(5000)مدرسة من أصل (22.500) مدرسة في سورية أي أن ربع المدارس قد استهدفت بالقصف .

بالإضافة إلى ذلك فقد أشار تقرير آخر صادر عن (اليونيسف) بتاريخ (11 آذار (مارس)عام 2014) إلى استخدام (1401) مدرسة كمأوى للنازحين والفارين من أعمال العنف.

كما أشارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في تشرين الثاني لعام (2014) تحت عنوان (مدارس سورية تتحول لمراكز اعتقال) إلى تحول ما يقارب(1500) مدرسة إلى مقرات للنازحين داخل الأراضي السورية فمن بين(4.800.000) نازح يقيم ما لا يقل عن (650) ألف منهم داخل تلك المدارس، أغلبهم من ريف دمشق، وحلب، وحمص، وإدلب. كما تحول ما لا يقل عن (150) مدرسة إلى مشافي ميدانية لمعالجة الجرحى والمصابين جراء القصف العشوائي لقوات نظام الأسد الطاغية، وتحولت العديد من المدارس إلى مقرات عسكرية أو مراكز اعتقال بسبب اكتظاظ السجون المركزية التابعة للنظام بالمعتقلين.

أسباب توقف المدارس عن العمل:

أفادت الدراسة أيضاً أن أهم سببين لتوقف المدارس عن العمل هما الأوضاع الأمنية، وتعرض بناء المدرسة للقصف بنسب متقاربة (22%- 23%) كما أن هناك أسباب أخرى وهي:

1. تهجير السكان كما في ناحيتي سلوك وعين عيسى في محافظة الرقة.
2. استخدام المدارس لأغراض أخرى أو احتلالها من قبل جهات مسلحة كما في ناحية مركز القامشلي في محافظة الحسكة وناحية مركز منبج في محافظة حلب.

3. تجنيد الأطفال من قبل جماعات مسلحة كما في ناحيتي صرين في محافظة حلب ومركز تل ابيض في محافظة الرقة

استمرار التعليم في المدارس:

بالرغم من أن العديد من المدارس تعرضت للقصف فإن التحدي والإصرار على التعليم حث المواطنين على استخدام هذه المدارس، حيث أ ن الدراسة سابقة الذكر بينت أن (20%) من المدارس المدمرة بشكل جزئي هي مدارس عاملة بالرغم من حالة البناء السيئة نتيجة قصف سابق أو اشتباكات، وأن هذا الموضوع يختلف من منطقة لأخرى فهناك بالمقابل (1068) مدرسة غير متضررة لا تعمل نتيجة لأسباب أخرى إما كونها مسكونة من قبل النازحين أو نقص في التمويل ،والكادر التعليمي، أو لأسباب لوجستية أخرى.

وضع دور التعليم:

إن العليم الحكومي في سورية هو السائد قبل الثورة، وهو تعليم مجاني حتى الصف التاسع وشبه مجاني في المرحلة الثانوية ،وهناك تعليم خاص يتضمن المنهاج الحكومي ،بالإضافة إلى مواد خاصة تتعلق بنوعية المدرسة الخاصة ،وهي تحت إشراف وزارة التربية السورية ،وهو تعليم غير مجاني ونسبته قليلة بالمقارنة مع المدارس الحكومية بسبب أقساطه العالية من جهة ، وتعود المواطن السوري الذهاب إلى المدارس الحكومية من جهة أخرى.

بعد الثورة وبداية انقطاع الطلبة عن المدارس إلى حد توقفها وانخراط بعض الطلاب في العمل الثوري، وكان التفكير في حينها أن الأزمة لن تستمر طويلاً وينتهي حكم الأسد وتعود الأمور إلى ما كانت عليه، ولكن بعد مرور عام على انقطاع الطلبة عن المدارس بدأ التفكير الجدي بمستقبل هؤلاء الأطفال خاصة وأن النظام كما ذكرنا سابقاً كان يستهدف المدارس بالقصف. في هذا الوقت ظهرت مبادرات من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية .فأحدثوا مدارس لا نستطيع أن نسميها خاصة ولا عامة فهي

من جهة غير ربحية وتحاول تأمين التعليم لهؤلاء الأطفال ،ولكن بأجندات تتبع الجهة الممولة لهذه المدارس، ومن جهة أخرى فإن بعضها كان يتبنى المنهاج الحكومي، وهناك نوع ثالث من المدارس موجودة في المناطق المحررة والمعلمين لا يزالون يتقاضون مرتباتهم من النظام، ومن بين هذه المدارس هي عبارة عن بناء ممكن أن يكون منزلاً أو شقة مكونة من عدة صفوف أو كهفاً تحت الأرض أو أقبية أبنية ، ومع ذلك فإن نسبة هذه الأخيرة قليلة.

إذن يمكن أن نقسم المدارس حسب الواقع التعليمي إلى نموذجين:

1. المدارس النظامية وهي المدارس العامة التي كانت تابعة للحكومة السورية ومدعومة من قبلها والتي توقف دعمها في معظم المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام وتشكل النسبة العظمى، والتي يتم تمويلها من منظمات المجتمع المدني
2. المدارس غير النظامية في الأرياف والأقبية والكهوف والتي نشأت نتيجة استهداف المدارس بالقصف من قبل النظام وتركزت معظمها في محافظة حلب وإدلب وتشكل كما أسلفنا نسبة قليلة.

الوضع الطلابي:

يتوزع الطلاب في سورية إلى ثلاث مراحل حسب النظام التعليمي السائد لدى الحكومة السورية قبل الثورة وهي:

1. مرحلة التعليم الابتدائي تشمل الطلاب من الصف الأول حتى الصف السادس
2. مرحلة التعليم الإعدادي تشمل الطلاب من الصف السابع حتى الصف التاسع
3. مرحلة التعليم الثانوي وتشمل الطلاب من الصف العاشر حتى الصف الثاني عشر

تدمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة تسمى التعليم الأساسي وهي إلزامية بمعنى أن كل الأطفال من سن ست سنوات وما فوق يجب أن يتعلم فيها وهي مجانية.

يضاف إلى هذه المراحل مرحلة تعليم رياض الأطفال وهي مرحلة غير إلزامية تتبع أهواء أولياء الأمور وغالبيتها خاصة وربحية وهذا ما يستدعي عزوف الأطفال في سن ما قبل السادسة إلى عدم الذهاب إليها.

إن عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم قد بلغ حتى نهاية(2015)في المحافظات العشر حسب الدراسة المقدمة من(ACU)يقرب من(1.225.470)طفلاً وكان العدد الأكبر من الأطفال الأكثر احتياجاً إلى التعليم في محافظة حلب (235.050) طالباً، تلتها محافظة الرقة (145.000) طالباً ،ثم دير الزور (122.855) طالباً وقد شمل هذا الإحصاء عدد الطلاب والطالبات المسجلين في المدرسة حسب المراحل الدراسية. ويمكننا ملاحظة أن ثلثي الطلاب المسجلين (65.64%) هم في المرحلة الابتدائية، بينما تقل أعداد الطلاب بشكل ملحوظ في المرحلتين الإعدادية (24.58%) والثانوية

(9.78%) كما أن نسبة الطالبات قد بلغت (52%) بينما نسبة الذكور (48%) في المحافظات العشر.

بنفس الوقت فإن ما يقرب من (2.8) مليون طفل متسربين خارج المدارس خاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية حسب آخر إحصائية قدمتها منظمة (أنقذوا الأطفال) للعام (2015) منهم ما لا يقل عن (1.6) مليون طفل في داخل سورية، وهذا يعني أن جيل كامل من الأطفال السوريين سيحرمون من التعليم ،وإنهم سيتجهون إما للتطرف الديني وهذا ماظهر بانضمام جزء لا بأس به منهم إلى داعش والقسم الآخر إلى الانحراف الاجتماعي ، لذلك فلا بد من يقظة للضمير العالمي للانتباه لما يحصل في سورية من تدمير العملية التعليمية.

وضع الكادر التعليمي:

يعتبر الكادر التعليمي في المدارس من الشرائح الهامة التي تضررت بعد اندلاع الثورة السورية عام (2011) ويعتبر تسرب المعلمين أحد أبرز المشاكل التي تتعرض المدارس السورية التي تتبع للمؤسسات المحلية الناشئة (مديريات التربية) أو الدولية (المنظمات الحكومية وغير الحكومية) إذ حرم النظام السوري أعداد كبيرة من المعلمين من وظائفهم في القطاع التعليمي بسبب نزوحهم أو لأسباب تتعلق بالتعبير عن الرأي ، فقد لوحظ تناقص أعداد المعلمين الراغبين في التعليم في المدارس الناشئة إلى حد كبير، بعد أن تعرض الآلاف منهم لعمليات القتل والاعتقال والتعذيب من قبل نظام الأسد ، بسبب مشاركتهم في الحراك الثوري ، حيث وصل عدد المعلمين الذين قتلوا في مختلف مناطق سورية مع بداية عام (2013) إلى (222) شخصاً من الكادر التعليمي بحسب منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة. وبالطبع هذه الأعداد ازدادت بشكل كبير في نهاية (2015) إذ بلغت ما يقارب (1210) من الكادر التعليمي بالإضافة لاعتقال أعداد كبيرة من المعلمين لا يوجد إحصائية دقيقة بل تقدر ب (5000) معتقلاً. إذن هذه الأمور أدت إلى نقصان الكادر التعليمي بشكل كبير، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية ،فما يواجه قطاع المعلمين من تدني واضح في الراتب الشهري والذي يخصص في بعض المناطق السورية ب (50) دولار أمريكي للمعلم شهرياً ، الأمر الذي أدى إلى تخلي العديد منهم عن التعليم والنزوح إلى خارج البلاد أو القيام بأعمال بعيدة عن التعليم مثل الزراعة والعسكرة وأعمال أخرى لا تليق بالمعلم.

بعض التجارب والمشاريع التعليمية الميدانية:

بالرغم من الظروف القاهرة التي تحيط بالعملية التعليمية في سورية أريد تسليط الضوء على التجارب الميدانية في بعض المحافظات وتحدي الظروف الصعبة بالإرادة القوية لدى السوريين وكيف أنهم استطاعوا فتح مدارس بإمكانات ضعيفة جداً وتطوع المعلمين أحياناً ودعم الأفراد والمنظمات أحياناً أخرى.

محافظة درعا:

ففي محافظة درعا وفي المناطق التي تم تحريرها من مدينة درعا من الحواجز الأمنية وهي " طريق السد ودرعا البلد التي بقي ما يقارب 20% منها بيد نظام الأسد " تم افتتاح في كل منطقة عدد من المدارس التي تم إصلاحها وإعادة تأهيلها نوعاً ما. ففي درعا البلد افتتحت مدرسة لمرحلة التعليم الابتدائي، وأخرى للإعدادي والثانوي ،وكذلك في طريق السد تم افتتاح مدرستان لكافة المراحل لكنها تشهد التحاق أعداد كبيرة من الطلاب والتلاميذ، حيث تم تقسيم الدوام المدرسي إلى فترتين كل واحدة تمتد لمدة ثلاث ساعات متواصلة.

الكادر التعليمي في المدارس المذكورة من الكوادر التي كانت تقوم بالتعليم خلال الأعوام الماضية ، وهي تابعة لمديرية التربية في المحافظة ، ويوجد نقص كبير في بعض الاختصاصات وخاصة اللغة الإنكليزية والفرنسية والرياضيات ، ويتم الاستعانة بمدرسين من خارج الملاك ، أما المنهاج فيتم الاعتماد على المنهاج الحكومي ، ويعاني الأهالي من تأمين المستلزمات من قرطاسية وحقائب وألبسة نتيجة للارتفاع الهائل للأسعار.

أما في الريف الدرعاوي فقد تم اعتماد المنهاج الحكومي، وتم تأهيل العديد من المدارس، لكنها تعاني من نقص الكوادر التربوية، نظراً لعمليات اللجوء والنزوح والاعتقالات وانتساب العديد منهم إلى الجيش الحر، وتم إخلاء المدارس التي اتخذتها الكتائب كمقرات لها، وعودتها للدور المناط بها بتقديم التعليم، أما المعاناة الكبرى فتكمن في النزوح من منطقة إلى أخرى واستقرار بعض النازحين في المدارس، واتخاذها كمراكز للإيواء إضافة إلى الدمار الكبير في المدارس، كما يتعذر أحياناً الذهاب إلى المدارس بشكل يومي نظراً لتواصل القصف والاشتباكات وخاصة في درعا البلد وطريق السد، ويتعرض الطلاب خلال تواجدهم في المدارس للقصف ويتم إرسالهم إلى المنازل، وهذا حال الطلاب والتلاميذ في مدن وقرى وبلدات الريف، منذ فترة يسعى

بعض الطلاب والطالبات الذين تركوا الدراسة العودة إليها، والتقدم لشهادة الثانوية العامة بفروعها المختلفة، لكن أسعار الكتب باتت مرتفعة جداً، وقد تشكل عبئاً عليهم وعائقاً في طريقهم.

- **حلقات التعليم المفتوح :**

بدأ تجمع نساء الثورة السورية بتنظيم عدد من برامج حلقات التعليم المفتوح في درعا البلد، في الأماكن التي يصعب فيها وصول الأطفال للمدارس بسبب الظروف الأمنية ، تطبق حلقات التعليم المفتوح وفق برامج معدة مسبقاً تتوافق مع أعمار الأطفال ، تتم عادة داخل أحد بيوت الأهالي ويقوم بها متطوعات تقدم لهن مكافأة رمزية . تعمل هذه البرامج على تعويض الأطفال ما فاتهم من تعليم نظامي بطريقة مرنة من حيث طريقة التعليم ومحتواه وعدد الساعات بما يتناسب والظروف الأمنية السائدة، لقد لاقت هذه الحلقات إقبالاً كبيراً وارتياحاً لدى الأهالي مما يشجع على نقلها لأماكن عدة في حال توفر التمويل.

محافظة إدلب

في ريف إدلب انطلق مشروع (غراس التعليمي) بدأت الفكرة عندما قرر مجموعة من الشباب بالبدء بالمشروع الذي يهدف إلى توفير التعليم البديل عبر إقامة مدارس ميدانية، يتم فيها تعويض الطلاب ما فاتهم من التعليم وضمن إمكانيات المشروع . بدأ المشروع بتاريخ(2013/5/20)حيث تم تأسيس أول مدرسة في معرة النعمان بالتعاون مع جمعية بسمة أمل الموجودة في المدينة، حيث تشاركت الجمعية مع المشروع في العمل الميداني وكان التمويل عن طريق المشروع (وطبعا لا يمكن نسيان دعم أهالي المدينة)

استطاع المشروع خلال الفترة الماضية من تأسيس سبع مدارس موزعة بين مدينة معرة النعمان وريفها الشرقي والغربي ، وتوفر التعليم المجاني لألف طالب بين الصف الأول إلى الصف الثالث الأساسي عبر دورة مكثفة لمدة ثلاثة أشهر، مع تأمين تعويض

بسيط للمعلمين بما يسمى مكافأة التطوع ل(55)متطوع بين مدراء ومعلمين صف ، أما تمويل المشروع فتم عبر بدء فريق المشروع نشاطه في جمع التمويل من خلال الشبكة الاجتماعية الضيقة في المغتربات، ولكن كان ذلك في سبيل الحفاظ على استقلالية المشروع من أي تبعية سياسية أو فكرية. اليوم وبعد أن أثبت المشروع نجاحه على الأرض تحسّن التمويل عمّا كان عليه، ولكن فريق العمل يحرص في تأمين التمويل بالاعتماد على التجمعات الشبابية أو المنظمات المحايدة والمعروفة في نزاهتها (كتنسيقية المغتربين السوريين لدعم الداخل ومجموعة أهل الغربة وقت الكربة)، ولا يزالون يجمعون التبرعات الفردية حتى يبقى استقلال المشروع من أهم الأولويات.

يقوم فريق المشروع المتواجد في سورية بالتواصل مع الجمعيات أو الناشطين المعروفين بسمعتهم الطيبة في مناطق تواجدهم ، وغالباً ما يتم تزكيتهم من جهات تم التعامل معها من قبل، ويتم التنسيق لإعداد المدرسة حيث ينقل الفريق مكان إقامته إلى منطقة تأسيس المدرسة لمتابعة العمل الميداني بالتعاون مع الجمعية أو الناشط الذي يتعاون معه المشروع. وغالباً ما يتم الاعتماد على الموارد من المنطقة نفسها سواءً من تجهيزات الصفوف (مقاعد وألواح مدرسية .... وغيرها)، حيث يتم تأمينها من المدارس المعطلة في المنطقة، أو سواءً من ناحية المعلمين والمدراء حيث يعتبر ما يقدمه المشروع من مقابل (مكافأة التطوع) ولو كان بسيطاً فرصة عمل تم توفيرها لأهل المنطقة التي تقام فيها المدرسة، حيث أنه لا يعتبر المعلمون ضمن المشروع موظفين فيه، بل يتم اعتبارهم أعضاء في المشروع، ويتم استهداف المعلمين الذين يفضلون متعة العمل على المقابل المادي، ويعود أحد أهم أسباب تخفيف مكافأة التطوع للمتطوعين في المشروع أيضاً بسبب ارتفاع الحاجة لإنشاء مدارس جديدة وذلك لعدم توافر البدائل التعليمية في المناطق التي يتم العمل فيها، وبعد أن تصبح المدرسة جاهزة وتستقبل الطلاب يتم التنسيق لزيارات دورية للمدارس المقامة للاطلاع على احتياجاتها والنقص في المواد ليتم إعادة تمويل المدرسة، وتأمين الاحتياجات عن

طريق فريق المشروع، أو عن طريق إدارة المؤسسة بشكل مباشر، ويتم ضبط العمليات في المدرسة عبر إعداد مجموعة تنظيم وأرشفة تهدف إلى ضبط دوام الطلاب، وحفظ سجلات خاصة بهم إلكترونياً، مع التقييم الشهري لهم عبر جداول التقييم والمذاكرات الشهرية والامتحانات الفصلية، بالإضافة لإعداد مجموعة من المستندات المالية التي تساعد المشروع على الشفافية أمام المجتمع، داخل المدرسة والمشروع أو خارجه، أما عن العام الدراسي(2013-2014)، يعمل كادر المشروع على تأمين التعليم لأكثر من(2000)طالب، ورفع عدد المدارس إلى عشرة مدارس بإنشاء أربع مدارس جديدة ودمج اثنتين محدثات مسبقاً ،وسيصل عدد المتطوعين إلى أكثر من(90)متطوع بين مدير ومعلم صف ومعلم لغة إنكليزية.

محافظة حمص

من ريف حمص الشمالي نأخذ تفعيل العملية التعليمية في مدينة تلبيسة التي كغيرها من المناطق السورية الثائرة تعرضت المدارس فيها للدمار، وانقطعت العملية التعليمية في العام الأول للثورة بسبب تعرض المنطقة للحصار تزامناً مع مدينة درعا مما أدى إلى تأخر العام الدراسي عام أو عامين على الأقل لغالبية أبنائها، بسبب احتلال قوات الأسد للمدينة وتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، إضافة إلى عمليات القنص التي حالت دون إمكانية الوصول إلى المدارس، وبعد أن تحررت المدينة وباتت شبه آمنة إلا من قصف الطيران قامت رابطة أحرار تلبيسة بالتعاون مع الفعاليات التعليمية ضمن المدينة وهيئات العمل المدني فيها، بالعمل على حشد الجهود لإعادة إطلاق العملية التعليمية فيها، وفي التجمعات السكانية المحيطة بها ،إذبلغت التكلفة التقديرية لنفقات التأسيس(46740)دولار لمرة واحدة، وبما أن المدارس غير آمنة بسبب قصف الطيران، لذلك كان لا بد من استخدام الأقبية والأماكن الآمنة، وهذا بدوره استدعى إعادة تأهيل هذه الأماكن لتكون مناسبة لعملية التعليم، إضافة إلى صعوبات التمويل الذي يضمن استمرارية للتعليم، وصعوبات تخص الكادر التعليمي والنقص في

بعض التخصصات، بسبب نزوح عدد كبير من العاملين في قطاع التعليم إلى خارج المدينة، واعتقال بعضهم و استشهاد آخرين.

أما عن عدد الطلاب حسب معلومات إحصائية :

- عدد طلاب المرحلة الابتدائية 5110 طالب
- عدد طلاب المرحلة الإعدادية 1180 طالب
- عدد طلاب المرحلة الثانوية 357 طالب
- الكادر التدريسي والخدمي 300 مدرس

ويعتمد التعليم على المناهج الحكومية بعد أن تم حذف كل المواد والمعلومات والصور الخاصة بحزب البعث ورؤيته المعروفة للحياة الاجتماعية والعلمية في سورية، وكل ما يخص النظام السوري، ويتم الاعتماد في تمويل العملية التعليمية على مؤسسات المجتمع المدني بالمدينة والاغتراب مثل رابطة أحرار تلبيسة وجمعية تواد، ومنظمة وطن، وبعض الدعم من منظمة اليونيسيف.

تعليم اللاجئين في دول الجوار:

إن انتشار اللاجئين السوريين في دول الجوار (تركيا – لبنان – الأردن) بأعداد هائلة تقدر ب (2.750) مليون في تركيا و (1,5) مليون في لبنان و(1.5) مليون في الأردن منهم داخل المخيمات والآخرون ضمن المدن المختلفة ، وإذا اعتبرنا حسب النسب المتعارف عليها في المجتمع السوري للأطفال في سن الدراسة (16 إلى 18 سنة) وهي (25% إلى 30 %) إذن في تركيا لوحدها ما يقرب من (687,500 ألف) طفل في سن الدراسة إذا أخذت النسبة (25%* أما إذا أخذت النسبة (30%) فإن العدد يصبح (825 ألف) طالب وفي كل من لبنان والأردن (375 ألف) طالب إذا أخذت النسبة (25%) و (450)ألف طالب إذا أخذت النسبة (30%) فالأعداد كما نراها هائلة وتتطلب أعداداً كبيرة من المدارس لاستيعاب هذا الكم الهائل منهم. فإذا اعتبرنا أن متوسط القدرة الاستيعابية للمدارس (500 طالب) فإننا نحتاج في

تركيا إلى ما بين (1375 ـ 1650) مدرسة، وفي كل من لبنان والأردن نحتاج ما بين (750 – 900) مدرسة، الأمر الذي يحتاج إلى ميزانية ضخمة للإنفاق على هذه المدارس.

1.تركيا :

لقد اهتمت الدولة التركية بالسوريين المتواجدين على أراضيها والتي في البداية سمتهم ضيوفاً ثم أصدرت قراراً في نهاية عام(2014)سمته قانون الحماية المؤقتة الذي نظم حياة المواطنين السوريين في تركيا من كافة النواحي (العمل – الإقامة الحماية المؤقتة (الكمليك) – الصحة والخدمات الصحية – التعليم .....الخ) وما يهمنا نحن في هذه الدراسة هو التعليم.

لقد تمركز السوريون في البداية نهاية (2011) وما بعد في المناطق الحدودية (الريحانية – أنطاكية – كلس – غازي عنتاب – أورفة .....الخ) بنسبة (88 %) بينما تمركز الباقي في المخيمات التي بلغ تعدادها حتى الآن خمس وعشرون مخيماً يضم (220) ألف لاجئ من أصل (2.750) مليون سوري متواجدين في تركيا ثم انتشر اللاجئون في بقية المحافظات التركية من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى

الشرق بنسب متفاوتة وأصبحت هناك كثافة تواجد كبيرة في إسطنبول. في البداية كان التعليم عشوائياً يغطى بسياسة غض الطرف من قبل الحكومة ،حيث فتحت العديد من المدارس في المحافظات (الولايات) الحدودية بدون ترخيص، وبدأت بعدد قليل جداً من المدارس في (2012) لأن معظم السوريين كانوا يعتقدون أن العودة إلى سورية قريبة وأن الثورة ستنتصر بسرعة ويرحل بشار الأسد عن الحكم ، ولذلك لم يشكل التفكير في تعليم أبنائهم هاجساً لهم إلا عندما شعروا أن انقطاع أبنائهم عن التعليم قد يطول وعندها بادرت الجاليات السورية في العالم بتوجيه النظر إلى تركيا وفتحت مدارس عديدة بشكل فوضوي، وكانت المناهج التي تدرس حينها غير موحدة وتتبع أيديولوجيات المنظمات الداعمة سواء كانت أهلية أو حكومية إلى أن تشكلت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة ،والتي كان من ضمن نشاطها الإشراف على هذه المدارس وتوحيد المناهج من خلال طباعة ما يقرب من أربعة ملايين كتاب تم توزعيهم على هذه المدارس بالمجان حيث اعتمدت المنهاج السوري المعدل ، وهو عبارة عن نفس المنهاج السوري، لكن عدلت فيه بعض المواد التي تركز على تمجيد حزب البعث الحاكم في سورية ،والقائد الملهم، ورموزه وبعض المعلومات المغلوطة خاصة التاريخية منها .

بلغ عدد المدارس حتى (2014) ما يقرب من (160 مدرسة) في عموم تركيا وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية عام (2014) أصدرت وزارة التربية قراراً سمحت فيه للأطفال السوريين بالتعلم في المدارس التركية في الفترة المسائية أي بعد انصراف الطلبة الأتراك، وباللغة العربية وباعتماد المنهاج السوري المعدل ، بالإضافة إلى قبول الطلاب السوريين الذين يجيدون اللغة التركية بالالتحاق بالمدارس التركية الرسمية.

لايزال عدد الطلاب السوريين المتسربين من المدارس في تركيا كبيراً جداً فمنظمة (هيومن رايس ووتش) نشرت في تقريرها الصادر في 9تشرين الثاني (نوفمبر) (2015) أن أكثر من(400) ألف طفل من اللاجئين السوريين في تركيا لا يذهبون

إلى المدارس أي أن ثلث الأطفال اللاجئين السوريين في تركيا بدون تعلم، بالرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة التركية بتعليم أطفال اللاجئين السوريين، وهي تعد خطة لاستيعاب القسم الأكبر منهم خلال السنة (2016). علماً أن الأطفال المتواجدين في المخيمات قد تم استيعابهم بالكامل في مدارس افتتحت في تلك المخيمات.

2.لبنان :

الوضع التعليمي للسورين في لبنان مأساويً بسبب أن عدد اللاجئين السوريين المتدفقين إلى لبنان والذي بلغ ما يقارب المليون ونصف بالرغم من ضعف القدرة الإستيعابية للبنان البلد الصغير، مما شكل عبئاً ثقيلاً على الحكومة اللبنانية ،وانعكس ذلك بشكل سلبي جداً على الحالة التعليمية للأطفال السوريين ،ومع ذلك فقد بادرت الحكومة اللبنانية إلى استيعاب جزء كبير من الأطفال السوريين في المدارس اللبنانية التي تدرس المنهاج اللبناني ، بالإضافة إلى مبادرات المنظمات الأهلية والحكومية المحلية والدولية لفتح المدارس أيضاً للطلبة السوريين ومن هذه المنظمات أضرب مثالاً منظمة (جسور) في لبنان التي وضعت مبادئ لتعليم اللاجئين تجلت في:

1. الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان
2. تأمين جودة عالية من التعليم لجميع الطلاب السوريين المسجلين في جسور
3. إيلاء أهمية خاصة للعامل النفسي والاجتماعي للأطفال في برنامج جسور
4. العمل على إعداد الطلاب للالتحاق بالتعليم الرسمي وتسجيلهم قدر الإمكان في المدارس الرسمية اللبنانية
5. توعية الأهالي حول أهمية التعليم والتعزيز الإيجابي لمشاركتهم بتعليم أطفالهم

- وحسب إحصائيات هذه المنظمة فإن تعداد الأطفال السوريين في سن الدراسة : 400.000ألف طفل
- للمقارنة : الأطفال اللبنانيون في المدارس العامة : 300.000 طفل

- تعداد الأطفال السوريين الملتحقين بالمدارس : 90.000طفل
- تعداد الأطفال السوريين غير الملتحقين بالمدارس 310.000طفل

تقوم هذه المنظمة باتباع المنهاج اللبناني الرسمي، حيث يخضع جميع الطلاب لاختبارات تحديد مستوى في اللغة العربية والرياضيات، ووفقاً لنتيجة الاختبارات يحدد مستوى كل طفل بناءً على المستوى وليس على الصف، وذلك بسبب وجود تفاوت كبير بالمستويات العلمية بغض النظر عن العمر بسبب انقطاع معظم الطلاب عن الدراسة لفترات طويلة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك أربع مستويات (مبتدئ – مستوى أول – ثاني – ثالث) وعند الانتهاء من كل مستوى ينتقل الطلاب إلى المستوى الذي يليه، وبمجرد تخرج الطلاب من المستوى الثالث تعمل المنظمة على تسجيلهم في المدارس الحكومية الرسمية أو الخاصة حسب الإمكان، وفي حال عدم التمكن من ذلك تقوم المنظمة بتدريب الطلاب علماً أن المنظمة تقوم أيضاً بمتابعة جميع الطلاب دراسياً بعد دخولهم في المدارس الرسمية، حتى الآن افتتحت المنظمة مركز في البقاع استوعب (500) طالب، وفيه أحد أكبر المخيمات في البقاع استوعب (280) طالب.

إن هذا نموذجاً من منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي ولا يتسع البحث للتفصيل في أعمال بقية المنظمات التي نذكر منها:

- جمعية المقاصد الخيرية
- جمعية سوا للإغاثة والتنمية
- جمعية صدى البقاع
- منظمة RIGHT PLAY
- منظمة ACTED
- منظمة IMC
- فريق ألوان للدعم النفسي والاجتماعي
- جمعية بسمة وزيتونة
- برنامج بليكينو لتعليم اللغة الإنكليزية

وبشكل عام فإن الطلبة السوريين الملتحقين بالتعليم في لبنان موزعين إلى أربع نماذج من التعليم :

1. التعليم الرسمي اللبناني : أي أن الطلبة السوريين يدرسون في المدارس اللبنانية ، وهم يشكلون الأغلبية
2. المدارس الخاصة اللبنانية : وهي تستقبل كل السوريين بدون إجراءات شرط أن يدفع الطالب قسط الدراسة الذي يبلغ(600) ألف ليرة لبنانية أي ما يعادل(450) دولار وما فوق، ويختلف حسب المدرسة، وشهاداتها مصدقة من وزارة التربية اللبنانية
3. التعليم في المدارس السورية: وهي مدارس تدعمها منظمات المجتمع المدني وتدرس المنهاج السوري، وغالباً شهاداتها تصدق من وزارة التربية بالحكومة السورية المؤقتة وعدد الطلاب الملتحقين في هذه المدارس قليل.

4. المراكز المجتمعية: وهي مراكز أسستها منظمات المجتمع المدني مثل نموذج منظمة جسور التي تكلمنا عنها.

إن مشكلة تعليم الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان من المشاكل الصعبة جدا بسبب الأعداد الكبيرة من جهة وعدم توفر البنية التحتية اللبنانية من جهة أخرى، ولكن توجه المجتمع الدولي وتقديم المساعدة خاصة المادية لوزارة التربية اللبنانية سيحل جزء من هذه المصاعب، وهنا نقتبس كلام نائب ممثل منظمة اليونيسف في لبنان (لوشيانو كالسيني): "نحن نمر بمرحلة إيجابية ، لكون الدولة اللبنانية باتت تعترف أكثر من أي وقت مضى بوجود أزمة كبيرة، وخطة وزارة التربية تصب في هذا التوجه، ويضيف كالسيني أن الإرباك لا يزال موجوداً، وإن كان بوتيرة أقل من السابق، إذ لم تكن الحكومة في بداية الأزمة تأخذ دفة القيادة، وقد غاب التشبيك بين المنظمات غير الحكومية الدولية والجمعيات الأهلية التي تولت تعليم اللاجئين، فكان لكل منها اتجاهاته وأهدافه وإن استطاعت أن تؤمن موارد مهمة للوصول إلى اللاجئين" تحاول اليونيسيف وضع حلول لهذا الإرباك بحسب المسؤول الدولي كالسيني بالتنسيق مع شركائها سواءاً وزارة التربية اللبنانية أو مفوضية اللاجئين.

3.**التعليم في الأردن:**

لقد استقبل الأردن ما يقارب (1.5) مليون لاجئ سوري منذ انطلاقة الثورة السورية عام(2011) وحتى الآن، وحسب إحصائية اليونيسيف في(22)تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 يوجد (330ألف) طفل سوري في الأردن بينهم (230 ألف) طفل بحسب الدراسة تتراوح أعمارهم من (6-18) عاماً منهم (142ألف) طفل مسجلين في المدارس الحكومية ومدارس المخيمات، إضافة إلى (90 ألف) طفل خارج التعليم ، مع التأكيد أن أعداد الأطفال في سن الدراسة يفوق ال(400ألف) طفل حسب تقديرات وإحصائيات أخرى أي أن عدد الطلاب المتسربين يفوق الـ (250ألف) طفل. الأمر

الذي يؤدي إلى فقدان جيل كامل لحق التعليم بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين في الأردن وقدرته الاستيعابية المحدودة.

فقد تسبب استقبال الطلبة السوريين في المدارس الحكومية بضغوط كبيرة على النظام التعليمي، منها الاكتظاظ الكبير في الصفوف، والعمل بنظام الفئتين الصباحية والمسائية، ما انعكس على جودة التعليم ،وإن السبب في ازدياد عدد الطلاب في المدارس الحكومية يعود لأن (80%) من اللاجئين السوريين في الأردن لا يعيشون في المخيمات، بل في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية على أطراف المدن، وغالباً في مساكن غير لائقة، وفي خيام غير نظامية وملاجئ مؤقتة.

إن المنظمات الأممية (المفوضية السامية – اليونيسيف) وغيرها من المنظمات المحلية والدولية الحكومية والأهلية تحاول جاهدة التقليل من عدد الطلاب المتسربين من المدارس في الأردن. فقد استطاعت وبمساهمة الحكومة الأردنية وحسب دراسة (كير) عام(2014) أن تصل الأردن (52%) من الذكور وتسكينهم في مدارس مختلفة حكومية وغير حكومية و(62%) من الإناث.

إن الوضع التعليمي في المخيمات ليس أفضل حالاً فأكثر تحديات التعليم في مخيم الزعتري عدم توفر الغرف الصفية، إذ يبلغ عدد الطلاب في الغرفة الصيفية الواحدة (100 طالب) وقد شهد شهر سبتمبر/أيلول الماضي افتتاح ثلاث مدارس جديدة في المخيم اثنتان بتبرع كويتي ،والثالثة عن طريق منظمة اليونيسيف ساهمت من التخفيف من مشاكل الاكتظاظ الطلابي في مدارس المخيم ،ويبلغ عدد مدارس المخيم ، التي تتبع مديرية تربية البادية الغربية (10) مدارس صباحية للإناث (10) مسائية للذكور، أي ما يقارب (10) آلاف طالب تم استيعابهم في مدارس المخيم ، وفي هذا العام فقد أعلنت الولايات المتحدة عن خطة لبناء (25) مدرسة جديدة في الأردن بتمويل إدارة مبادرة (معاً لتعليم الإناث) بكلفة (100) مليون دولار، سيخصص (70 %) منها للإناث تحت رعاية برنامج بناء، وتحديث المدارس التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية

الدولية، وستستوعب المدارس الجديدة (25) ألف طالب. إن هذه المبادرة ستخفف من حدة الضغوط على النظام التعليمي الأردني.

تتوقع الحكومة الأردنية استمرار تأثير أزمة اللجوء أكثر من (10) سنوات وفي ضوء ذلك تعد الخطط التعليمية، حيث يقدر نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم الأردني د. محمد ذنيبان تكلفة استضافة الطلاب السوريين في التعليم ب (650) مليون دولار أمريكي شارك المجتمع الدولي بأقل من (10%).

المبادرات التي قامت بها مؤسسات الثورة السورية في مجال التعليم:

1.مكتب التعليم في المجلس الوطني:

لقد حاول هذا المكتب العمل ضمن الظروف لتي تعيشها الثورة السورية مأسسة العملية التعليمية حيث ظهرت الحاجة إليها مع بداية افتتاح بعض المدارس في الداخل السوري وفي دول اللجوء، وأن يهتم بالتعليم ولكن وضع المجلس الوطني حينها، وعدم القدرة على المأسسة أدى إلى تعثر كبير لهذا المكتب ، ولم يستطع فعل شيء يذكر حينها حتى تشكل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وتشكلت الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم العالي.

2.الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم العالي:

لقد تم إنشاء مكتب خاص بالتعليم في الإئتلاف الوطني السوري بهدف مأسسة العمل التعليمي، وذلك بسبب غياب الإرادة الدولية لحل مشاكل السوريين، وقد عمل هذا المكتب على مأسسة العملية التربوية ودعم العملية التعليمية ضمن حدود بسيطة في بعض مناطق الثورة من خلال تأمين تمويل لا أكثر، وربما يكون الإنجاز الأهم لهذا المكتب هو مشاركته في تأسيس رابطة المدارس السورية في تركيا.

3.وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة:

لقد تشكلت وزارة التربية والتعليم في بداية عام(2014)وبقيت بدون وزير حتى(6-4-2014)انتخب د محي الدين بنانة من الهيئة العامة للائتلاف ليصبح أول وزير

لها، وقد حاولت هذه الوزارة بالإمكانات المتواضعة المتوفرة لديها القيام بالأعمال التالية:

- ✓ حاولت من خلال الإشراف على المدارس في تركيا معرفة الحالة التي تكون عليها هذه المدارس من معلمين وبناء والمناهج التي تدرس
- ✓ وحدت المناهج باسم المنهاج السوري المعدل وطبعت ما يقرب من(4)مليون كتاب مدرسي وزعتهم على المدارس في تركيا والمناطق المحررة في الداخل السوري ولبنان والأردن
- ✓ لقد نفذت امتحانات الثانوية العامة بفرعيها الأدبي والعلمي في دول الجوار (تركيا – الأردن – لبنان) والمناطق المحررة من الداخل السوري، بشكل مركزي، حتى تصحيح الأوراق كان في المركز في غازي عينتاب التركية، وكان الأداء متميزاً بالجودة حسب تقرير أعده مجموعة الخبراء الأوربيين في التعليم الذي استقدمتهم الوزارة لمراقبة أداء الامتحانات، حتى أن التقرير تضمن مقارنة بين أداء الوزراء وما عند النظام، وكانت المقارنة لصالح الوزارة.
- ✓ نتيجة المباحثات التي تمت مع القيادة التركية فقد تم إصدار قرار تركي باستيعاب الطلاب السوريين في جميع المراحل الجامعية مما أدى إلى تسجيل ما يقرب من (3000) طالب سوري في العام الجامعي (2014–2015) في الجامعات التركية.
- ✓ تشكيل مديريات تربية في المحافظات السورية المحررة.
- ✓ الحصول على اعتراف تركي بالشهادة الثانوية السورية المصدقة من وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة.
- ✓ إرسال عشرة طلاب أوائل إلى فرنسا بمنحة فرنسية لاستكمال تعليمهم الجامعي هناك.
- ✓ توزيع مكافئات مالية على المعلمين في دول الجوار والمناطق السورية المحررة

بالإضافة للعديد من الإنجازات التي لا مجال لذكرها في هذا البحث.

التعليم الجامعي:

لم يكن وضع الجامعات في سوريا أحسن حالاً من وضع المدارس، فقد استهدفت الجامعات بالقصف الوحشي من نظام الطاغية في سورية لعدة مرات في جامعة حلب وكان أقساها الصاروخ الذي ضرب كلية العمارة وإدلب وحمص والرقة ودير الزور وحتى بعض الكليات في جامعة دمشق ،والسبب في هذا القصف يعود الى أن طلاب الجامعات لم يتخلفوا عن المشاركة في الحراك الثوري، وعلاوة على تضامنهم مع ثورة شعبهم كانت لديهم أسبابهم الإضافية، والتي لا تنفك ترفض الفساد الراسخ في القطاع التعليمي، والمناهج النظرية البالية، ودور الرشوة والواسطة وغير ذلك من مناحي الفساد السياسي والإداري، وقد تمكن طلاب الجامعات، بالإضافة إلى توثيق انتهاكات النظام الصارخة بحق طلاب الجامعات.

نتيجة لانخراط الطلاب الجامعيين في العمل الثوري فإن عدد كبير منهم انقطع عن الدراسة أدى إلى تعثر العملية التعليمية الجامعية سواء في مناطق النظام أو المناطق المحررة.

الجامعات في مناطق النظام:

بالرغم من استمرار العملية التعليمية في مناطق تابعة لسيطرة النظام إلا أن نسبة الأداء لا تتجاوز ال (50%) في أحسن حالاتها والسبب يعود إلى:

1) صعوبة وصول الطلاب والكادر الجامعي من أماكن سكنهم إلى الجامعة بسبب القصف.
2) اعتقال أعداد كبيرة من الطلاب لمشاركتهم العمل الثوري.
3) استشهاد أعداد كبيرة من الطلاب إما بتصفيتهم داخل المعتقلات أو بإطلاق الرصاص الحي عليهم أثناء تأديتهم واجبهم الثوري.
4) نزوح الطلاب الملاحقين إما إلى المناطق المحررة أو هجرتهم إلى دول الجوار.
5) نقص ساعات الدوام بسبب الوضع الأمني من جهة ،وانقطاع التيار الكهربائي، وعدم توفر البنية التحتية في الجامعات من تدفئة ومياه وأمور خدمية أخرى.

الجامعات في المناطق المحررة:

لقد توقفت الدراسة في هذه الجامعات بالكامل لأنها كانت هدفاً استراتيجياً لقصف صواريخ النظام وبراميله، وكذلك بسبب احتلالها من قبل قوات (داعش) إلا أن هناك بعض الجامعات الخاصة التي انتقلت أغلبها إلى دمشق لتستمر الدراسة فيها وكما ذكرت بنسب أداء ضعيفة.

المأساة التعليمية الجامعية:

نستطيع أن نطلق على الوضع التعليمي الجامعي بالمأساة التعليمية إذا علمنا أن عدد الطلاب الجامعيين السوريين بين المنقطعين عن الدراسة ما يقرب(120)ألف طالب موزعين في المناطق المحررة (جيش حر – معلمين –عمال زراعيين – عمال عاديين) ودول الجوار. نسبة قليلة منهم استطاعت أن تسجل في الجامعات لا تتجاوز (3%) النسبة الأخرى هاجرت في العام (2015) إلى أوربا بكميات كبيرة يصعب إحصاءها حاليا. أما الكادر الأكاديمي فقد تسجل في هيئة الأكاديميين لدى الحكومة التركية في

بداية العام (2016) حوالي (620) أكاديمي. أغلبهم عاطل عن العمل أو يعمل بأعمال غير لائقة بالأكاديمي (سائق تكسي – موظف – معلم مدرسة).

الآثار المالية للمأساة التعليمية السورية على اقتصاد البلد:

لقد لاحظنا كيف دمرت الحرب في سورية قطاع التعليم وخلفت أكثر من (3) ملايين طفل بعمر الدراسة متسربين خارج المدارس ، وبالإضافة لعدم حصولهم على التعليم الذي يوفر لهم فرص توسيع مداركهم وآفاقهم في المستقبل هناك أيضاً التكلفة الاقتصادية الباهظة التي تحملها تلك الأعوام من التعليم المفقود في طياتها ، وقد قام كل من مركز المعلمين البريطانيين والمعهد الأمريكي للبحوث ومنظمة أنقذوا الأطفال (بدراسة الآثار المالية المباشرة وغير المباشرة)

- الآثار المباشرة : بمراجعة البيانات المتوفرة في هذه الدراسة نجد أن عدد المدارس التي تم تدميرها أو تخريبها أو احتلالها منذ بداية الثورة في آذار (مارس) 2011 يتراوح بين (4955) و(6000)، وقد كانت الخسائر البشرية هائلة للاعتداءات على المدارس ،كما بينت منظمة أنقذوا الأطفال البريطانية في تقريرها (مستقبل في خطر).

في عام(2014)، وبهدف التحليل الاقتصادي قدمت أيضاً تكاليف مالية واضحة لإعادة الإعمار، وإصلاح ما تخرب، واستبدال ما فقد من معدات تقدر هذه التكاليف (2.01) مليار جنيه إسترليني (حوالي 3 مليار دولار امريكي).

وعند الأخذ بالحساب تكلفة تدريب المعلمين ليحلوا محل أولئك الذين استشهدوا أو قتلوا ودفع رواتب المعلمين الذين لا يستطيعون بلوغ طلابهم ، فإن التكلفة الكلية للآثار المباشرة لمأساة التعليم تبلغ (2.14) مليار جنيه إسترليني حوالي (3.2 مليار دولار امريكي).

الآثار غير المباشرة: ان التأثير الذي تحدثه الحرب على قطاع التعليم يحمل معه أيضا تكلفة بتكبدها المجتمع من خلال تأثير ذلك على الأهداف

الاجتماعية والاقتصادية الاوسع، وبالرغم من أنه من الصعب تقدير ذلك التأثير. لكن يمكن استنباط بعض الاستنتاجات المهمة.

ان هذا التحليل المالي اعتمد على العدد التقريبي للأطفال السوريين المنقطعين عن المدارس غير المؤهلة لاستقبال الطلاب مع العلم ان التكلفة البشرية والاقتصادية ستستمر في الارتفاع طالما ان الحرب مستمرة ،وأيضا يجب الإشارة إلى أن هذا التحليل يتناول تكلفة المأساة التعليمية في الاقتصاد السوري ولم يشمل التكاليف الإضافية التي يتحملها اقتصاد الدول المجاورة المستضيفة للاجئين.

قبل اندلاع الثورة كان الأطفال السوريين الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي معرضين لانخفاض أجورهم في أول وظيفة بنسبة(32%)عن زملائهم الذين أكملوا دراستهم الثانوية وبنسبة(52%)عن أولئك الذين أنهوا دراستهم الجامعية.

تتوقع الدراسة أن يواجه أطفال سورية اليوم ممن خسروا مدارسهم مصيرا " مشابها" إن لم يكن أسوأ بكثير من ناحية الأجور اذا ما بقوا من غير تعليم.

إن انخفاض أجر كل طفل سيكون له تبعات تؤثر في المجتمع بأكمله، وبالإضافة لما ذكر فإن الاقتصاد السوري سيتحمل خسارة كبيرة بالمقارنة مع دول أخرى عانت من خسائر اقتصادية هائلة نتيجة الأعداد السكانية الكبيرة التي حرمت من التعليم بما فيها (مالي– جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وبناء" على المقارنة ، فإن تكلفة بقاء 3مليون طفل سوري دون تعليم تصل إلى(1,46) مليار جنيه إسترليني (2,8 مليار دولار امريكي). ولو استمرت الحرب وحرم المزيد من الأطفال مدارسهم سيزداد التأثير الاقتصادي.

من المتوقع ان يعاني الاقتصاد السوري نتيجة محدودية الحصول على التعليم للأطفال الذين مازالوا يستطيعون الذهاب الى المدرسة ولو جزئيا" سيؤدي إلى انخفاض دائم في

نسبة التعليم ، وبالنظر إلى تجارب الدول المذكورة التي تأثرت بالنزاعات يمكننا التنبؤ بانخفاض معدل سنوات الدراسة إلى نصف عام على المدى الطويل في سورية وقد يبدو ذلك انخفاضا بسيطا" ، ولكن عندما يطبق على امتداد التعداد السكاني يصبح كبيرا" حيث يزيد عن التكلفة السنوية على الاقتصاد السوري فوق ال(821) مليون جنيه إسترليني (2,26) مليار دولار أي (3,1%) من اجمالي الناتج المحلي وقد أخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل الفرص الضائعة التي يخلفها اغلاق المدارس إما بسبب الخراب، أو التدمير، أو غياب المدرسين، أو نقص الاستثمار في القطاع التعليمي بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي فلا يوجد إحصائية مالية تقدر التكلفة الاقتصادية لإعادة تأهيل الجامعات السورية.

التحديات والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية:

بعد استعراض الواقع التعليمي وتحليله الذي أصبح كارثة القرن الواحد والعشرين، سواء في بيئات الثورة السورية أو أماكن اللجوء والنزوح يمكن تلخيص التحديات والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية، والتي على السوريين، والمجتمع الدولي وخاصة ما يسمى أصدقاء سورية مواجهتها وإبداع الحلول المناسبة لإعادة الجيل الضائع إلى مقاعد الدراسة كحق طبيعي لهؤلاء الأطفال حسب كل الشرائع الإلهية والوضعية، والتي نجملها مما يلي:

- القصف بمختلف أنواع الأسلحة، والحصار المحكم للعديد من المناطق في سورية، والتقسيم الجغرافي غير المستقر لهذه المناطق فضلا" عن الوضع المأساوي لمن نزح منه داخل سورية، أو إلى دول الجوار تاركا" منزله وممتلكاته، مما قد حال دون استمرار العملية التعليمية إما بشكل كامل ،أو جزئي حسب المنطقة.

- انقطاع قسم كبير من الطلاب من كافة مراحل التعليم عن الدراسة وعن الجامعات فترات زمنية متفاوتة أقلها سنة واحدة ،وتصل حتى الأربع سنوات، أو أكثر حسب زمن استمرار الحرب. إن هؤلاء الأطفال والشباب هم أشد ما تحتاج إليه سورية غدا" لإعادة الاعمار، والبدء بالنهضة السورية الأمر الذي سيترك في المجتمع السوري جيش من الأميين والعاطلين عن الفعل الحقيقي مع ما تجلبة الأمية من مشكلات وكوارث اجتماعية ، إضافة الى التغرير ببعض الأطفال من قبل جهات متطرفة دخلت على خط الثورة (داعش وغيرها) ،وجعلت أعداداً منهم يحملون السلاح، وخاصة منهم الذين فقدوا والديهم ،أو أحدهما ،أو كل عائلاتهم وأقاربهم.
- ضعف التمويل وشحه، وبالرغم من ذلك فإن الناس متمسكون بالحياة والأمل بمستقبل أفضل لأبنائهم حتى في أكثر مناطق الثورة اشتعالاً فهم يبادرون بشكل أهلي ومحلي لخلق بدائل من أجل عدم حرمان أطفالهم من التعليم .إلا أن أي مشروع تعليمي مهما كان بسيطاً يصطدم بواقع الشح الكبير بالمستلزمات المادية اللازمة.
- ضعف العمل المؤسساتي فغالبية المشاريع التعليمية داخل مناطق الثورة السورية، وفي مخيمات اللجوء، والنزوح تغيب عنها المأسسة والمنهجية، والتخطيط الحقيقي اللازم والضروري لنجاحها ،وضمان استمرارها (بالرغم من وجود وزارة التربية) إذ تبدو هذه المدارس في كل منطقة مختلفة عن الأخرى، وكأنها تعمل بجزر منعزلة لا رابط بينها. الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة على العمل التربوي الوطني الطامع إلى أهداف وطنية لا بد أن ينهض بها.
- غياب الرؤية الواضحة، وهي مرتبطة مباشرة بالمأسسة، الأمر يتطلب جهة ذات صلاحية وسلطة تستطيع وضع رؤية مستقبلية واضحة للتعليم في سورية، وتحدد أهداف التعليم والمرجو منه والمأمول.

- مضمون المناهج والتي يجب التركيز على هذه المشكلة التي تعتبر من أبرز وأكبر وأخطر مشكلات العملية التربوية في سورية الثورة، إذ أشار بعض الناشطون العاملون في مناطق ريف دمشق وإدلب وحلب وغيرها إلى وجود صراع خفي بين التيارات المختلفة لفرض رؤيتها على التعليم ،وأمام هذه المشكلة فإن السوريين، وما مروا به من تجارب كبيرة وما تعرضوا له من خراب ودمار خلال الثورة وما قبلها بسنوات مطالبون بإعادة كل المفاهيم في المجتمع، وأهم هذه المفاهيم هي القيم التي ينبغي أن تنطلق منها ،والمبادئ التي تقوم عليها مناهج التدريس، التي يتم من خلالها بناء جيل المستقبل على طريق الثورة، وتحقيق أهدافها بقيام المجتمع المدني الحر الديمقراطي الذي يعتبر همه الأول هو تنمية الإنسان بحيث يتضمن المنهاج الجديد الحرص على ألا يذهب باتجاه أيديولوجيات، سواء كانت يسارية أو ذات توجه إسلامي، وأن يراعى فيه حب الوطن والناس واحترام الرأي الآخر وتطبيق القانون. فالمناهج يجب أن تعد وفقاً لمعايير علمية حديثة تراعي الوضع السوري، وتعمل على تعويض المجتمع ما فات ، وما تعرض له من دمار.
- المشكلات النفسية والاجتماعية، إذ لا يمكن فصل هذه المشكلات عن العمل التربوي ، فقد تعرضت فئات واسعة من الناس لصدمات عنيفة ناجمة عن فقد الأحبة والمعيل والتشرد والنزوح ، وفقد الأرزاق ،إضافة لوجود إعاقات دائمة لدى فئات كبيرة. فمن أهم التحديات التي تواجه اليونيسيف مساعدة الطلاب على التأقلم مع بيئتهم الجديدة، والنظام التعليمي الجديد، وتضيف اليونيسيف أن تأمين مقاعد دراسية للطلاب السوريين وكتب وغرف صغيرة غير كاف لضمان تعليم مناسب، ويعترف العاملون الاجتماعيون في المدارس بأن الطلاب السوريون يحتاجون لمعلمين مدربين للتعامل معهم بسبب حالتهم النفسية الحساسة، فالأولاد السوريون يظهرون ميولاً للعنف، بينما الفتيات مرهفات الحس

بشكل مفرط، فالطالب يكون مركزاً لفترة ما لكن سرعان ما يسرح ويفقد التركيز ، ولهذا تعمل اليونيسيف على تدريب نحو ثلاثة آلاف معلم على التعامل مع حالات الطلاب الخاصة وتنصح اليونيسيف بأن يرافق أي انطلاقة لعمل تربوي تعليمي عمليات واسعة من الدعم النفسي والاجتماعي.

- الاعتراف بالشهادات وهو أهم ما يقض مضجع المسؤولين عن المدارس، لأن عدم الحصول على هذا الاعتراف هو خسارة مستقبل، وهنا لابد من التنويه إلى أن ذلك مرتبط بأن المجتمع الدولي حتى الآن معترف بالثورة السورية سياسياً فقط وغير معترف بها قانونياً الأمر الذي نرى تأثيره الكبير في الاعتراف بالشهادة الثانوية الصادرة عن مؤسسات الثورة أو غيرها من الوثائق (جوازات سفر – السجل المدني).

الاقتراحات والحلول:

يمكن تصنيف مفردات هذا البند إلى قسمين الأول منذ الآن وحتى سقوط النظام والبدء بالمرحلة الانتقالية، والثاني خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

1. الفترة الأولى: تتطلب هذه الفترة المقترحات التالية:

- الفرض الفوري لحظر جوي كامل، وإيقاف القصف والقنص من قبل قوات النظام وحلفائه روسيا وإيران، وكما ذكرنا تصدرت الأسباب الأمنية والخوف من القصف المؤدية إلى توقف المدارس عن العمل.
- فك الحصار عن المناطق المحاصرة لتتمكن الجهات الإنسانية المهتمة بالتعليم من التدخل وإجراء أعمال الصيانة للمدارس التي تعرضت للقصف لكي يتمكن الأهالي من العودة لمنازلهم والطلاب لمدارسهم.
- إدخال المستلزمات المدرسية من دفاتر وقرطاسية للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام.
- إيصال المستلزمات المدرسية إلى اللاجئين السوريين في دول الجوار.

- العمل على إنشاء أماكن تعليمية آمنة جديدة. في المناطق المحررة ودول الجوار، وزيادة الدعم للأماكن التعليمية الآمنة الموجودة حالياً.
- تجهيز المدارس بالبنية التحتية (مدافئ وخزانات المياه والمراحيض ..... وغيرها) والتجهيزات الخاصة بالمعوقين وذويي الاحتياجات الخاصة خصوصاً بعد الارتفاع الهائل في أعدادهم بين المعلمين والطلاب نتيجة القصف الممنهج على المدنيين عموماً والمدارس خصوصاً، وأعمال القصف على الطرقات المؤدية للمدارس.
- دعم ترميم المدارس والإصلاحات بما في ذلك الأبواب والنوافذ والزجاج.
- دفع رواتب المعلمين وكل القائمين على العملية التعليمية، خاصة بعد الانخفاض الكبير في نسبة المعلمين الذين يتلقون رواتبهم من النظام.
- تأمين وطباعة المناهج المدرسية، وتوزيعها على المدارس في دول اللجوء وإدخالها للمناطق المحررة والمحاصرة في سورية.
- تأمين الدعم النفسي وزيارات دورية للأطباء والاخصائيين النفسيين للمدارس للاطلاع على احتياجات الطلاب ومتابعة علاج بعضهم، نظراً لوجود العديد من الحالات الخاصة بين الطلاب المحتاجين للمتابعة الدائمة.
- تأمين الاعتراف الدولي بالثانوية العامة.
- تأمين فرص دراسية ومنح في الجامعات سواء في دول الجوار أو في العالم الخارجي.
- محاولة تأمين عمل للكادر الأكاديمي في الجامعات.

2. الفترة الثانية:

- إن أغلب الفقرات التي نوهنا عنها في الفترة الأولى يمكن أن تستمر في الفترة الثانية.

- تطبيق قانون التعليم نصف السنوي (أي يدرس الطالب في السنة الدراسية الواحدة صفين أو مستويين تعليميين) فمثلاً الستة أشهر الأولى يدرس الطالب (الصف الأول) وفي الستة أشهر الثانية يدرس الطالب (الصف الثاني) وهكذا يسري هذا القانون على التعليم ما دون الجامعي والجامعي.
- البحث عن آلية لتطبيق العدالة الانتقالية في التعليم إذ أن من المشاهد أن أغلبية الطلاب في مناطق النظام يذهبون بشكل شبه عادي إلى مدارسهم وجامعاتهم (مع بعض الصعوبات التي ذكرناها سابقاً) ولكن بشكل عام يتابعون دراستهم، بينما نسبة هؤلاء في المناطق المحررة قليلة جداً الأمر الذي سينتج عنه في المستقبل أن هؤلاء الذين تلقوا التعليم في مناطق النظام هم من سيقومون ببناء البلد ،ويستخدمون الآخرين الذين انقطعوا عن الدراسة بسبب انخراطهم بالثورة كعمال لديهم.

الخاتمة:

إن المأساة التعليمية التي تمر بها سورية الآن وحتى الوصول بسورية إلى الاستقرار يتطلب صحوة كبيرة من الضمير العالمي والمبادرة الى عقد مؤتمر لأصدقاء سورية خاص بإنقاذ التعليم في سورية لأن متطلبات العملية التعليمية في سورية بالوضع الراهن لا تستطيع لا منظمة، ولا هيئات، ولا دولة لوحدها بالقيام بأعبائها، وإنما تتطلب تكاتف العديد من الدول للمساهمة في هذه المتطلبات والله الموفق.

تنويه:

إن الحرب في سورية تجعل الحصول على معلومات حديثة وموثوقة ودقيقة صعبة جداً وغير متوفرة بسبب: أولاً الأحداث المتغيرة باستمرار وبالتالي فالإحصائيات تتغير تبعاً لذلك، وثانياً فإن الوصول للمناطق وإجراء الإحصاء يكاد يكون مستحيلاً.
لذلك فإن ما أوردناه من أرقام إحصائية قريبة من الدقيقة ولكن ليست دقيقة.

المراجع:

1. تقرير موضوعي حول وضع المدارس- شباط(فبراير) 2016 صادر عن وحدة التنسيق والدعم (ACU).
2. تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان أيار (مايو) 2014 سورية.
3. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كانون 1(ديسمبر)2013.
4. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) آذار (مارس) 2014.
5. تقرير منظمة هيومن رايتس تشرين2(نوفمبر) 2015.
6. إحصائية اليونيسيف تشرين2 (نوفمبر)2015.
7. تقرير منظمة (أنقذو الأطفال)بعنوان (مستقبل في خطر) كانون 1(ديسمبر) 2014.